شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

بسم الله الرحمن الرحيم

HANAA ALY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

HANAA ALY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

HANAA ALY

دور الجهاز المصرفى المصري فى دعم التوجه للإقتصاد الأخضر

(دراسة مقارنة مع دولة الإمارات العربية المتحدة)

رسالة مقدمة من الطالب

عبد المنعم محمد إبراهيم الرفاعى

بكالوريوس تجارة (محاسبة) ــ كلية التجارة ــ جامعة الأسكندرية ــ ١٩٩٤

ماجستير في إدارة الجودة ــ معهد الأنتاجية والجودة ــ الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا ــ ٢٠١٠

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الإقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠٢٠

صفحة الموافقة علي الرسالة

دور الجهاز المصرفى المصري فى دعم التوجه للإقتصاد الأخضر

(دراسة مقارنة مع دولة الإمارات العربية المتحدة)

رسالة مقدمة من الطالب

عبد المنعم محمد إبراهيم الرفاعى

بكالوريوس تجارة (محاسبة) ــ كلية التجارة ــ جامعة الأسكندرية ــ ١٩٩٤

ماجستير في إدارة الجودة ــ معهد الأنتاجية والجودة ــ الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا ــ ٢٠١٠

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الإقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة: التوقيع

١- ا.د/إبراهيم سعد المصري

أستاذ الإقتصاد ــ عميد أكاديمية السادات للعلوم الإدارية السابق

٢- ا.د/عبير فرحات علي

أستاذ الإقتصاد ــ كلية التجارة ــ جامعة عين شمس

٣- ا.د/نادر البير فانوس

أستاذ ورئيس قسم إدارة الأعمال ــ كلية التجارة ــ جامعة عين شمس

٤- د./أحمد فؤاد محمد خليل

نائب أول مدير عام بنك مصر

قطاع المشروعات الصغيرة والتمويل متناهي الصغر

٢٠٢٠

دور الجهاز المصرفى المصري فى دعم التوجه للإقتصاد الأخضر

(دراسة مقارنة مع دولة الإمارات العربية المتحدة)

رسالة مقدمة من الطالب

عبد المنعم محمد إبراهيم الرفاعى

بكالوريوس تجارة (محاسبة) ــ كلية التجارة ــ جامعة الأسكندرية ــ ١٩٩٤

ماجستير في إدارة الجودة ــ معهد الأنتاجية والجودة ــ الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا ــ ٢٠١٠

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الإقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف:

١- ا.د/عبير فرحات علي

أستاذ الإقتصاد ــ كلية التجارة

ورئيس قسم العلوم الإقتصادية والقانونية والإدارية البيئية .

معهد الدراسات والبحوث البيئية ــ جامعة عين شمس

٢- د./أحمد فؤاد محمد خليل

نائب أول مدير عام بنك مصر

قطاع المشروعات الصغيرة والتمويل متناهي الصغر

ختم الإجازة

أُجيزت الرسالة بتاريخ / /٢٠٢٠

موافقة مجلس المعهد / /٢٠٢٠ موافقة الجامعة / /٢٠٢٠

٢٠٢٠

يرفع الله الذين امنوا منكم والذين
أوتو العلم درجات

صدق الله العظيم

سورة المجادلة :أية ١١

شكر و تقدير

الحمد لله رب العالمين الذي أنعم فزاد في النعم، وأكرم وفاض في الكرم، وعلم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام علي سيد الأنبياء والمرسلين رسولنا محمد العربي الامٌي الكريم، صلوات الله وسلامه عليه وبعد:

يسرني أن أتقدم بجـزيل شكري وعميق تقـديري إلي **الأستاذ الدكتور/ عبير فرحات على** أستاذ الإقتصاد ووكيل كلية التجارة لشئون البيئة وتنمية المجتمع سابقاً ورئيس قسم الإقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس سابقاً لتفضلها بقبول الإشراف علي إعداد هذه الرسالة، فكانت لي نعم الناصح الأمين والمعلم الخبير الذي تمثلت فيها صفات العلماء من التواضع وسعة الصدر والصبر الجميل، وكانت لي القدوة الحسنة بتوجيهاتها وإرشاداتها التي كان لها الأثر البالغ في إنضاج هذا الجهد العلمي وإخراجه إلي حيز الوجود علي الرغم من ضيق وقتها وكثرة مشاغلها فبارك الله لها ومتعها بالصحة والعافية وأعطاها خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص شكري وعظيم إمتناني إلي **السيد الدكتور/ احمد فؤاد خليل** المشرف الثانى على الرسالة فقد كان نعم المعلم والأخ والصديق الذى لمست فيه العلم والتواضع والأدب الجم فجزاه الله خير الجزاه على مجهوداته الصادقة.

كما أتقدم بخالص شكري وعظيـم إمتناني الى **الاستاذ الدكتور/ إبراهيم سعد المصرى** استاذ الإقتصاد بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية ورئيس لجنة الحكم على الرسالة لتفضله مشكوراً بالموافقة على رئاسة لجنة تحكيم الرسالة على الرغم من كثرة مشاغله متعه الله بالصحة والعافية وبمشاركته أضاف للرسالة المزيد من القيمة والرفعة ولملاحظاته البناءة لها دورها العظيم فى إثراء الرسالة.

كما اتقدم بجزيل شكرى وعظيم إمتنانى **للاستاذ الدكتور / نادر البير فانوس** أستاذ الإدارة المالية ورئيس قسم إدارة الأعمال بكلية التجارة جامعة عين شمس والذى وافق مشكوراً على المشاركة فى لجنة حكم الرسالة على الرغم من مشاغله الكثيرة فله عظيم الشكر والتقدير و بملاحظاته القيمة أضاف للرسالة المزيد من القيمة والتقدير.

كما أتقدم بخالص شكري وعظيـــــم إمتناني إلي روح **الأستاذ الدكتور/ محمد شفيق** رحمه الله رحمة واسعة واسكنه الفردوس الأعلى مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين والذي كان له الفضل الأول بعد الله سبحانه وتعالي في توجيهي وتشجيعي علي إستكمال رسالتي العلمية فكان نعم الوالد الناصح الأمين.

كما أتقدم بشكري الجزيل إلي **السيد الأستاذ/ محمد الإتربى** رئيس مجلس إدارة بنك مصر ورئيس إتحاد بنوك مصر وكذلك اعضاء مجلس إدارة بنك مصر، كما أتقدم بخالص شكري وتقديري الي كل مديـــــري وموظفـــــي البنك.

والى عميد معهد الدراسات والبحوث البيئية **الاستاذ الدكتور/ هشام القصاص** وكذلك الاستاذ الدكتور وكيل المعهد وكافة الاستاذة الافاضل بالمعهد وكذلك السيد الاستاذ/ امين المعهد و كافة الاساتذة الافاضل والزملاء من الإداريين بالمعهد لما بذلوه من روح المعاونة خلال فترة الدراسة.

والى اخى الحبيب وصديق عمرى الاستاذ/ **محمود عبد العزيز الحصرى** رحمه الله رحمة واسعة وادخله فسيح جناته فى الفردوس الاعلى يارب العالمين.

ومسك الختام إلي أخى الحبيب وأستاذى الفاضل **المهندس/ سليم زكى عبد الرحمن** نعم الاستاذ والمعلم والصديق والناصح الامين جميل وعرفناً لا ينسى ابداً.

هذا وإني لأحمد الله سبحانه وتعالي علي أن أنتهيت من هذه الرسالة العلمية المتواضعة وإعدادها في صورتها الحالية آملاً في وجه الله الكريم أن أكون قد قدمت شيئاً ولو ضئيلاً يمكن أن يساهم في مجال البحث العلمي.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أقدم عميق شكري وإمتناني لكل من ساهم في إعداد هذا العمل الإنساني المحدود، وعاون في إخراجه إلي حيز الوجود، سواء من كتابات قيمة ونادرة لعلماء أجلاء متخصصين، أو من أساتذة وزملاء مخلصين، أو مجهودات إدارية مكثفة لأفراد نشطين، فلكل من هؤلاء كل تقدير وإمتنان ووفاء، ومن الله تعالي حسن الثواب والجزاء.

والله ولي التوفيق
والحمد لله رب العالمين.
الباحـــث

إهداء

إلي روح سيدي رسول الله صلى الله عليه وسلم الفاتح لما أغُلق والخاتم لما سبق ناصر الحق بالحق والهادي إلي صراط الله المستقيم وإلي آل بيته العظيم الكريم حق قدره ومقداره العظيم والصحابة أجمعين وأولياء الله الصالحين إلي يوم الدين.

وإلي روح أبي الطاهرة تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جناته، وإلي أمي الحبيبة بارك الله في عمرها، ومتعها بالصحة والعافية جميلاً وعرفاناً لا ينسى أبداً.

وإلي زوجتي وأم بناتى الأعزاء نورهان وفرح و رضوى وريماس حفظها الله وإياهم، وجزاها عني خير الجزاء لما قدمته من جهد وصبر من أجلي، وتحملت عني الكثير، وشاركتني معاناتي.

وإلي أخواتي وإخواني الأحباء و إلي المخلصين من الأصدقاء والأحباب الذين شدوا من أزري، وساعدوني في جهدي هذا.

إلي أساتذتي الأفاضل لما علموني وأضاءوا الشموع في دربي.

أهدي هذا الجهد المتواضع .....

المستـخلص

هدفت الدراسة الى تحديد دور الجهاز المصرفى المصرى ومدى دعمه للتوجه نحو الإقتصاد الأخضر من خلال توفير التمويل اللازم بما يقوم به من دور فعال كوسيط مالى رئيس بين المدخرين والمستثمرين مقارنة بواحدة من اهم الدول فى المنطقة والعالم فى مجال الإقتصاد الأخضر وهى دولة الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة الى تناول إستراتيجية كلّ من دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية للإنتقال الى الإقتصاد الأخضر ودعم المشروعات الخضراء خلال الاعوام القادمة وكذلك مبادرات الإقتصاد الأخضر فى مجال الطاقة النظيفة والنقل المستدام وكذلك مبادرات المياه والرى المستدام ومبادرات الزراعة المستدامة واخيراً مبادرات التمويل المستدام من البنوك الدولية والمحلية. وتوصلت الدراسة الى أن الإقتصاد الأخضر هو السبيل الأمثل للمحافظة على البيئة و تحفيز النمو الإقتصادى والقضاء على الفقر. وقدم الباحث عدة اقتراحات لمنتجات مصرفية جديدة مثل(السهم الأخضر المضمون والعداد الأخضر واقتراح مصر الخضراء) وقدم الباحث عدة توصيات اهمها : ضرورة قيام البنوك بإنشاء نظم خاصة لتمويل المشروعات الخضراء تتناسب مع طبيعة تلك المشروعات وإنشاء منتجات مصرفية جديدة فيما يسمى (بالصيرفة الخضراء) تلك المنتجات محفزة للعملاء للمساهمة فى تمويل تلك المشروعات مثل الصناديق الخضراء والسندات الخضراء للمحافظة على البيئة وتحقيق عائد اقتصادى مناسب، مع انشاء إدارة جديدة متخصصة بالبنوك خاضعة لرقابة البنك المركزى لمتابعة مخاطر الإئتمان للمشاريع الخضراء وإتخاذ الاجراءات المناسبة لإكتشاف اى مخاطر قد تواجه تلك المشروعات الخضراء.

الكلمات المفتاحية : البنوك – الإقتصاد الأخضر – الصيرفة الخضراء.

الملخص

اولاً: تعريف الإقتصاد الأخضر:

يشير مفهوم 'الإقتصاد الأخضر' إلى النشاط والنمو الإقتصادي الذي يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة مع مراعاة الحد من المخاطر البيئية وندرة الموارد البيئية. ويعرّف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الإقتصاد الأخضر بأنه نظام من الأنشطة الإقتصادية التي من شأنها أن تحسن نوعية حياة الإنسان على المدى الطويل، من دون تعريض الأجيال القادمة إلى مخاطر بيئية أو ندرة ايكولوجية خطيرة'. ويتوقع المحلّلون والخبراء أن يؤدي تطوير الإقتصاد الأخضر وتغيير أنماط الإستهلاك غير المستدامة إلى نمو إقتصادي في القطاعات العامة والخاصة، حيث يشكّل بناء الإقتصاد الأخضر طريقاً نحو تحقيق التنمية المستدامة التي تشمل التنمية الإجتماعية، والبيئية، والإقتصادية كلها.

يحتاج الإنتقال من النظام الإقتصادي التقليدي إلى نظام الإقتصاد الأخضر إلى العمل الشاق لكل الجهات المعنية، كما أن المخرجات الإيجابية لهذا الإنتقال المكلف مادياً في بعض الأحيان قد لا تكون فورية على الصعيدين الإقتصادي والبيئي ولكنها مفيدة ومهمة على المدى البعيد، والحكومات هي أهم جهة في تطوير الإقتصاد الأخضر لأنه بإمكانها وضع القوانين والسياسات التي توفّر الظروف والبيئة المواتية لتشجيع العمل في إقتصاد مزدهر وأخضر ووضع استراتيجيات وطنية لتنمية قطاعات محددة قابلة للتحوّل إلى الإقتصاد الأخضر.

تسعى المنظمات الدولية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني الى تقديم المشورة القانونية والفنية من أجل بناء القدرات المحلية ونقل التكنولوجيا التي تدعم المشاريع الخضراء للدول العربية، ويجب التشديد في هذا المجال على دور المؤسسات المالية في دعم المشاريع الخضراء من خلال الإستثمارات البيئية وتوفير القروض للمؤسسات الداعمة للبيئة والإقتصاد الأخضر. كما ان مستهلكي المنتجات الخضراء هم أقوى حليف في تعزيز نمو المشاريع الصديقة للبيئة والإقتصاد الأخضر من خلال تبنّي ثقافة الإستهلاك والإنتاج المستدام.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

تعد مصر واحدة من بين الدول المهتمة بالبيئة، ولكن حجم الاستثمارات الموجهه لمشاريع مهتمة او مخصصة للمحافظة على البيئة لا تزال محدودة بالنسبة إلى الإمكانيات والفرص المتاحة ، فإذا تحولت مصر إلى مسار اقتصادي أخضر وتم استخدام أدوات جديدة مبنية على السوق؛ وتوجيه الاستثمارات لقطاعات خضراء هامة وتخضير المشتريات العامة وتحسن القواعد واللوائح البيئية بالإضافة إلى سبل تطبيقها فإن تلك السياسات سوف تحقق العديد من الوفورات على كافة المستويات وللوصول الى تحقيق تنمية اقتصادية خضراء تشمل كافة قطاعات المجتمع.

تقوم البنوك بدور فعال كوسيط مالى رئيس بين المدخرين والمستثمرين وتعد السياسات المالية والتى يتم تنفيذها عبر الجهاز المصرفى وتوجيه الاستثمارات لقطاعات محددة بتقديم حوافز استثمارية وسعر فائدة تنافسى لمشاريع مهتمة او مخصصة للمحافظة على البيئة من العوامل شديدة التأثير على توجيه القطاعات الإقتصادية الى الانشطة المستهدفة لتحقيق معدلات النمو المطلوبة على مستوى الدولة ككل.

ولكن فى الحقيقة حجم التمويل لا يزال محدوداً بالنسبة لحجم الفرص المتاحة على الرغم من توافر السيولة بالجهاز المصرفى بمعدلات غير مسبوقة ولكن حلقة الوصل بين حجم الودائع بالجهاز المصرفى وحجم التمويل البيئى من وجهه نظر الباحث لا تزال مفقودة وهو ما دعى الباحث للتقدم بهذه الدراسة لعلها تكون حلقة فى سلسلة التوجه نحو الاستفادة من هذه الودائع وتوجيهها التوجه الصحيح لدعم الإقتصاد الأخضر.

يسعى الباحث في هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية : **ما مدى مساهمة القطاع المصرفى في تمويل ودعم التوجه نحو الإقتصاد الأخضر في مصر مقارنة بواحدة من اهم الدول الرائدة فى المنطقة العربية والشرق الأوسط اهتماماً بالإقتصاد الأخضر وتمويل المشروعات التى تهدف للمحافظة على البيئة وهى دولة الإمارات العربية المتحدة.**

ثالثاً: أهمية الدراسة:-

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الناحيتين النظرية والتطبيقية من الأسباب التالية:-

١- بعد مراجعة الباحث لعدد من المكتبات العربية والأبحاث المنشورة توصل الباحث إلي أن موضوع الجهاز المصرفى ودوره فى دعم التوجه للاقتصاد الأخضر من اجل التنمية لم

يحظ بالاهتمام الكافى من الدراسات العربية على وجه الخصوص(فى حدود علم الباحث) على الرغم من اهميته البالغة على الصعيد المحلى والصعيد الدولى ولما له من اثار على الإقتصاد القومى ككل.

٢- يعتبر الجهاز المصرفى أحد أهم دعامات الإقتصاد القومي، حيث تقوم بدور فاعل في التنمية والإصلاح الإقتصادي ويساهم في تطوير النشاط الإقتصادى على كافة المستويات لذلك يسعى الباحث لعمل دراسة متخصصة توضح اهمية ذلك الدور لتوجيه كافة القطاعات الإقتصادية لتحقق التنمية الشاملة عن طريق التوجه للاقتصاد الأخضر الذى يمثل قاطرة التنمية على كافة المستويات ولكن ذلك لن يحدث بدون توفير الدعم المالى المتمثل فى التمويل الأخضر حتى تتحقق كافة الوفورات بناءاً على الدراسة التى قام بها برنامج الامم المتحدة السابق الاشارة اليه.

٣- يواجه الجهاز المصرفي تحديات مختلفة يرتبط بعضها بتراكمات سابقة والبعض الأخر يتصل بمستجدات محلية ودولية خاصة فيما يتعلق بقضايا التعثر وتراجع معدلات الإئتمان المصرفي، يضاف إلي ذلك ان القطاع المصرفى يعانى من تكدس المدخرات على وجه العموم وخصوصاً خلال فترة الدراسة وزاد من مشكلة تكدس المدخرات قرار تعويم الجنيه المصرى فى ٢٠١٦/١١/٣ نظراً لإرتفاع معدلات الفوائد فى البنوك على حسابات الادخار ولمواجهة موجات التضخم التى صاحبت عملية التعويم وللحد من آثار التضخم تم رفع سعر الفائدة على الشهادات الادخارية الى ٢٠% مما ادى الى ارتفاع حجم المدخرات بالبنوك الى ٢,٨٥ ترليون جنيه فى ٢٠١٧/٣/٣١ مقارنة بمبلغ ٢٨٦,٤ مليار جنيه فى ٢٠٠٣/٦/٣٠ وفقا لبيان البنك المركزى مما يمثل عبئاً على الجهاز المصرفى ما لم يوجه هذه المدخرات بالشكل الصحيح فى استثمارات حقيقة تساهم فى دعم الإقتصاد القومى وتحافظ على الموارد المتاحة من التدمير او الاستهلاك الجائر وذلك بمشروعات توجه نحو الإقتصاد الأخضر بما يحقق لها دورها التنموى فى الإقتصاد الوطنى من خلال زيادة حجم الناتج القومى وتشغيل العمالة وتحقيق وفورات وعوائد مناسبة على كافة المستويات.

رابعاً :اهداف الدراسة:

تتمثل اهداف الدراسة فيما يلى :-

في ضوء مشكلة الدراسة وما أسفرت عنه الدراسات السابقة من نتائج تسعي الدراسة نحو تحقيق الأهداف التالية:-

١- قياس مدى مساهمة القطاع المصرفى لتوجيه مدخرات العملاء للإئتمان المصرفى لقطاعات النشاط الإقتصادى فى كلِ من جمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة وسبل زيادة هذه المساهمة

٢- قياس دور القطاع المصرفى للتوجه نحو الإقتصاد الأخضر من خلال ابتكار وسائل جديدة تؤدى الى توجيه مدخرات العملاء (التى يعانى القطاع المصرفى من تكدسها لديه) لتوجيهها الى شتى قطاعات الإقتصاد الأخضر مما يحقق مجموعة من المزايا والوفورات والاستفادة لكافة قطاعات المجتمع.

٣- العمل على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لدى المجتمع لتحقيق التنمية المستدامة مع التوجه للاقتصاد الأخضر بإعتباره من اهم الوسائل التى تؤدى الى تحقيق التنمية المستدامة ووفقا للدراسة الاستطلاعية التى قام بها برنامج الامم المتحدة للبيئة عن مصر فإن مصر يمكنها تحقيق الوفورات التى حددها التقرير والتى تقدر بمبلغ ٢,٤ مليار دولار سنوياً فى مصر وتوفير ٨ ملايين فرصة عمل نتيجة التوجه للاقتصاد الأخضر مما يمثل فرصة للاقتصاد القومى لتحقيق العديد من الوفورات والمزايا مع التوجه للاقتصاد الأخضر.

٤- عمل دراسة مقارنة بين القطاع المصرفى فى مصر والقطاع المصرفى فى واحدة من اهم الدول فى الوطن العربى والشرق الاوسط وهى الإمارات العربية المتحدة لتحديد مواطن القوة والضعف فى كلِ منهما للإستفادة فى تقويم الإختلالات والمعوقات التى تحول دون تحقيق الاستخدام الامثل للموارد المتاحة فى كافة القطاعات وكيفية قيادة القطاع المصرفى لتوفير التمويل اللازم للقيام بتوجيه الاستثمارات للقطاعات المختلفة من النشاط الإقتصادى.